

الفلاحة و التنمية المستدامة في تونس: بين مدّ و جزر

د. خولة بن عمار*

Dr. Khaoula Ben Ammar

مقدمة

الفلاحة هي عملية مُنظمة، مُرتبطة بتفاعل الفصول و التحوّلات المناخية، يتبنّاها الفلاح لانتاج الغذاء، العلف، الالياف، مواد طبيعية اخرى و مشتقاتها.

و حسب تعريف "ابي زكريّا الاشبيلي" في كتابه الفلاحة الاندلسية: "إنّ الفلاحة والمعرفة بها ضاربة بجذورها في الأرض العربية في وادي الأردن وعلى الساحل الشّامي، وعلى ضفاف الرّافدين في العراق، وعلى جنبات نهر النيل بمصر، إذ كانت الزراعة الباعث الأوّل لقيام تلك الحضارات العربية والشرقية العريقة التي بنت المدن، وأقامت السدود، ووضعت التقاويم، وأقامت السّلالات الحاكمة، ونظّمت العمل والإدارة، وطوّرت العلوم والآداب"¹.

على هذا الاساس ارتبطت الفلاحة والزراعة منذ الازل بمفهوم الاستدامة لان الفلاحة المستدامة هي مفتاح التنمية المستدامة، اي فلاحه قادرة على الصمود، تنهض بالجانب الاجتماعي، الاقتصادي و البيئي، اي تُوفّر الغذاء الازم للسكان، تُطوّر الاقتصاد و تُحافظ على البيئة.

وفي هذا السياق، تُعتبر تونس أصغر البلدان التي تقع في رُقعة شمال إفريقيا، تُعرف بمناخ معتدل، و تبلغ مساحتها 163,610 كم²، تتميز اقاليم البلاد التونسية بموروث زراعي هام ينقسم الى فسيفساء زراعية متنوّعة:

- تهيمن الزراعات البقولية بنسبة 95% على الاراضي الصالحة للزراعة و تتوغّل الحبوب بنسبة 2/3، كذلك تكتسح الأشجار المثمرة جهة الشمال، خاصّة الشمال الغربي الذي تكثر فيه المياه الجوفية و الجبال، و هذه الاخيرة تلعب دورا فعّالا في تشكّل الغيوم و نزول الامطار و التلّوج.

* المدرسة العليا للتجارة بتونس، جامعة منوبة.
ابي زكريّا يحيى بن محمّد بن احمد بن العوام الاشبيلي (ت 580 هـ)، "الفلاحة الاندلسية ج 1"، 323 صفحة، رقم الكتاب 4200.¹

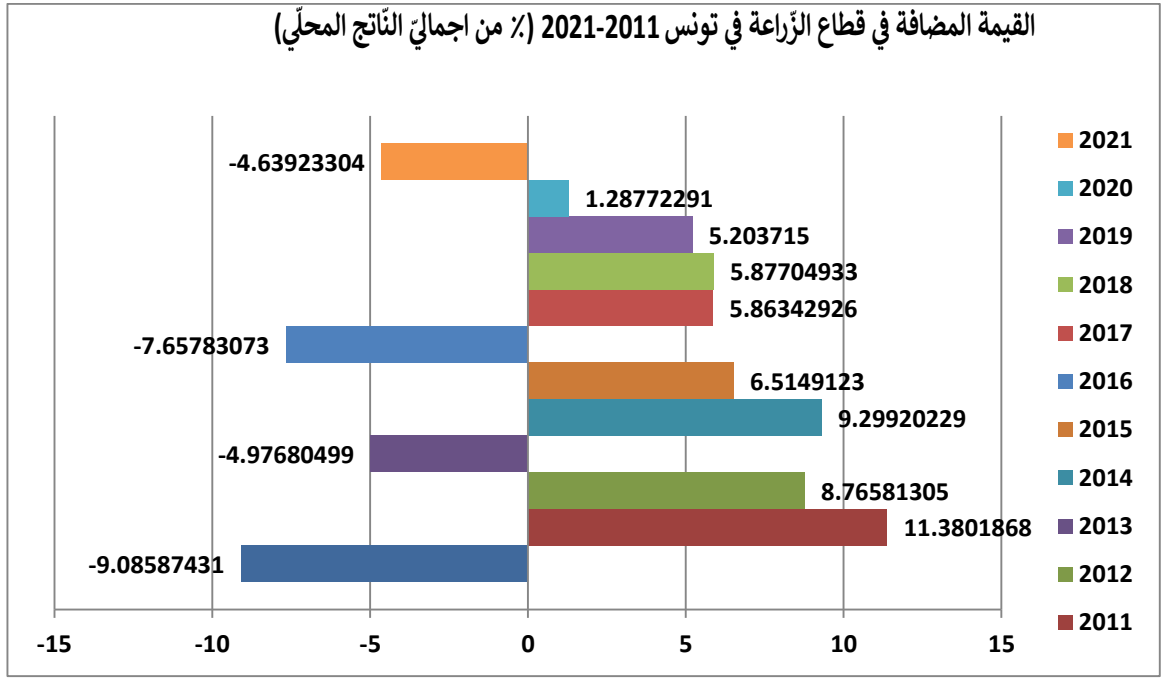
- يحتكر المشهد الفلاحي للوطن القبلي غرس الأشجار المثمرة خاصة القوارص و الخضراوات، هذا الى جانب تعدد المحضنات الاصطناعية للدواجن.

- يتبنى شق الوسط غرس الأشجار المثمرة، خاصة الزيتين، و تستحوذ فيه الزراعات البعلية على نسبة 2/3 ، هذا الى جانب تربية المواشي.

يحتكر الجنوب غرس اشجار النخيل، الزيتون و الفواكه الجافة المقاومة للجفاف كالفسق، اللوز و الكاوية.

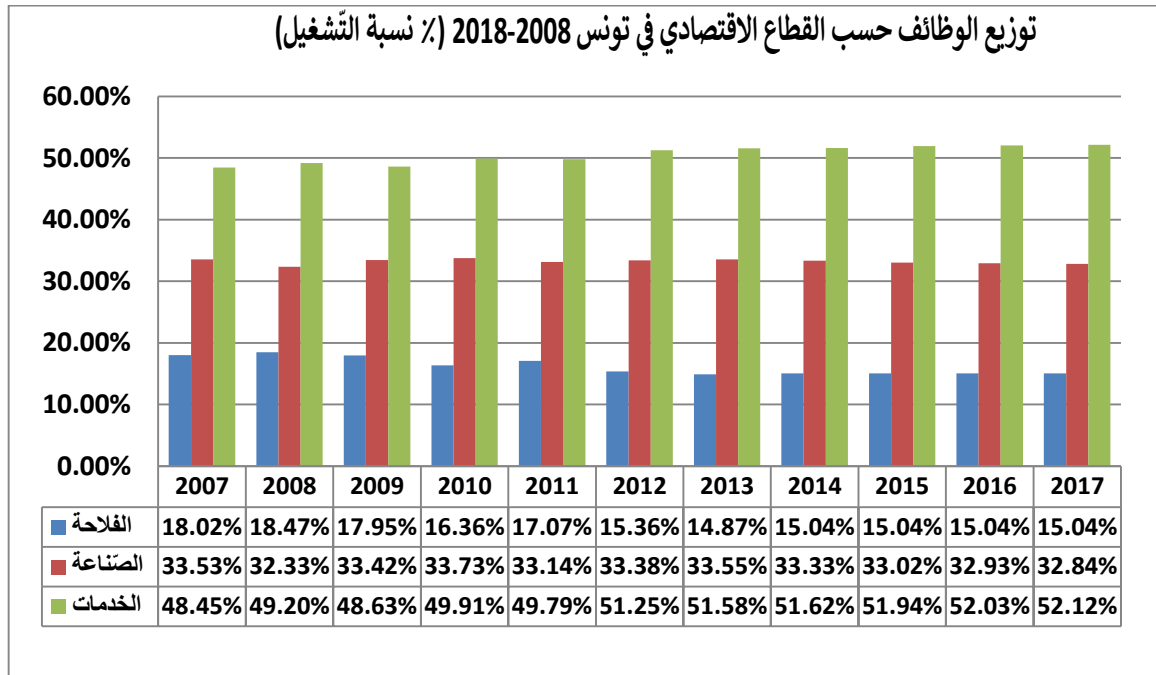
1- نبذة على اهم البيانات الهيكلية:

رسم بياني عدد 1:



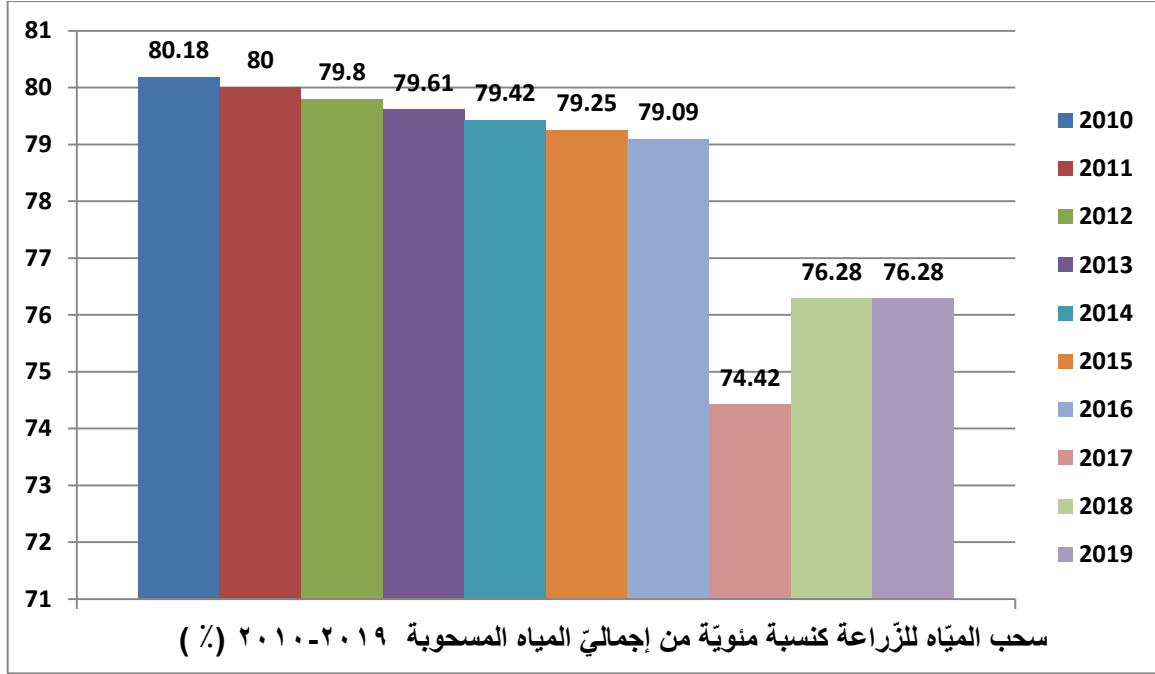
المصدر: البنك الدولي

رسم بياني عدد 2:



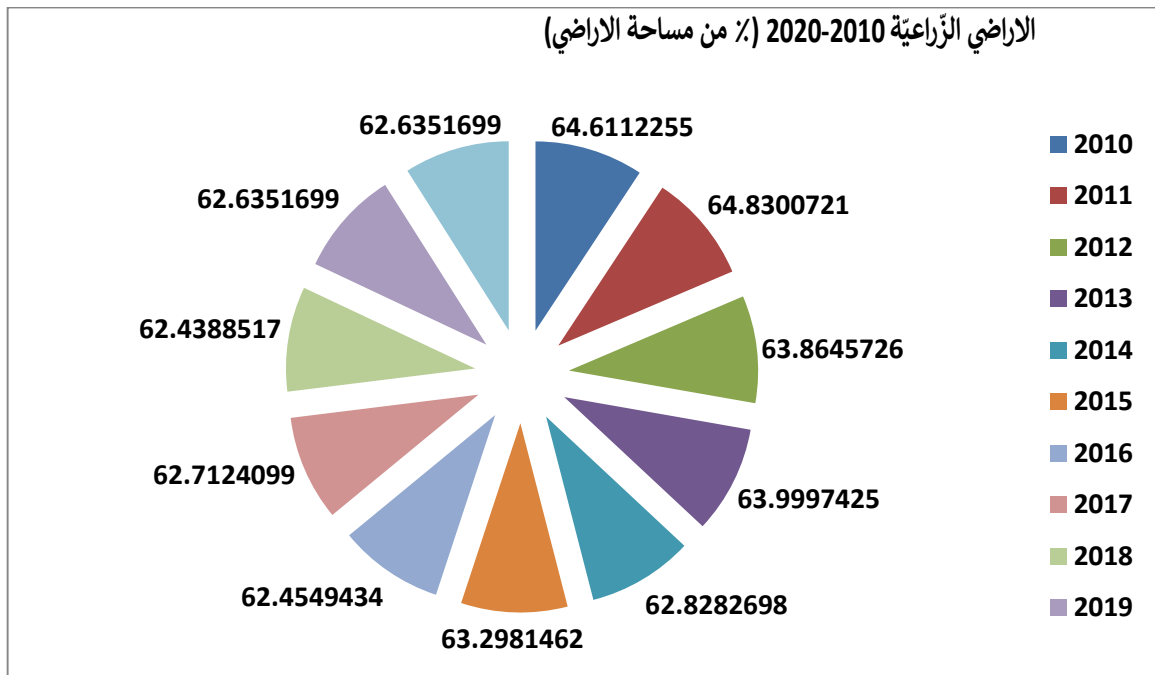
المصدر: Statista 2022

رسم بياني عدد 3:



المصدر: نظام المعلومات العالمي لمنظمة الفاو بشأن المياه والزراعة - AQUASTAT

رسم بياني عدد 4:



جدول عدد 1:

تطور مساحات الزراعات البيولوجية حسب النوع بالهكتار (2010-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
251.569	241.119	254.411	147.762	127.250	131.525	123.694	100.500	111.750	119.4
3047	2789	2 946	1 701	1 200	1 331	912	1 030	1 100	1 02
211	179	137	90	445	128	76	90	170	310
14118	11243	11 816	4 946	2 189	2 900	4 450	920	4 300	6 55
1460	1595	485	384	430	460	414	1 210	1 500	1 40
791	777	918	21 367	20 013	178	27 046	820	1 000	850
4095,5	3635	4 867	158	1 930	5 985	5 731	2 680	10 500	700
48225	74091	102 458	56 962	64 109	49 534	59 427	87 660	115 040	273 6
48	128	48	1878						

2243.5	2530								
--------	------	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

يُعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري القطاع الحيوي الذي يغذي اقتصاد البلاد، لكن حسب دراسة البنك الدولي، تفهّرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد من الزمن، من 2010 الى 2020، فقد تذبذبت معدلات القيمة المضافة من عام لآخر، من انخفاض كثيف الى ارتفاع طفيف.

(رسم بياني عدد 1)

و يرجع هذا الى عدة تحديات:

- اجتياح القطاع الثالث لبقية القطاعات، حيث انتهجت الدولة استراتيجية ثلثة الاقتصاد التي تعتمد على تعميم جُلّ المؤسسات الخدمائية و تقليص انتهاج الخوصصة، لذلك بقي القطاع الاول اسفل درجات السلم، ونتيجة لذلك اصبح طارد للتشغيل، فقد تكتفت الحركات الهجرية من الريف الى المدينة، و تركزت اليد العاملة خاصة في المناطق المصنّعة، و ذلك قصد البحث عن مواطن شغل لتحسين العوائد و مقاومة المعيشة المكلفة. (رسم بياني عدد 2)

- سُخّ المياه: فقد ركزت المنظمة العالمية الفاو على هذه النقطة، حيث تداعت الاطلاقات المائية لغرض الزراعة خلال هذا العقد، من 80.18% الى 76.28%. (رسم بياني عدد 3)

- حسب احصاء البنك الدولي، هناك تفاوت في استغلال الرقعة الزراعية في اجمالي مساحة الاراضي خلال هذه المدة، حيث ان هناك تزايد اكثر منه تراجع وهذا نتيجة لعدم دعم الفلاحين، قضم المائدة المائية و الزحف العمراني من المناطق الداخلية الى المدن الساحلية الكبرى، حيث تتبني هذه المدن قرابة ثلثي التونسيين، هذا مع العلم ان هذه الاراضي تمتد على قرابة 10 مليون هكتار. (رسم بياني عدد 4)

- صعوبة التزوّد بالبذور الجيدة و الاسمدة العضوية.

- ارتفاع تكلفة الشحن.

- اتساع النّغرة الغذائية.

- عدم مساندة الاستثمار الفلاحي للنمو الديموغرافي.

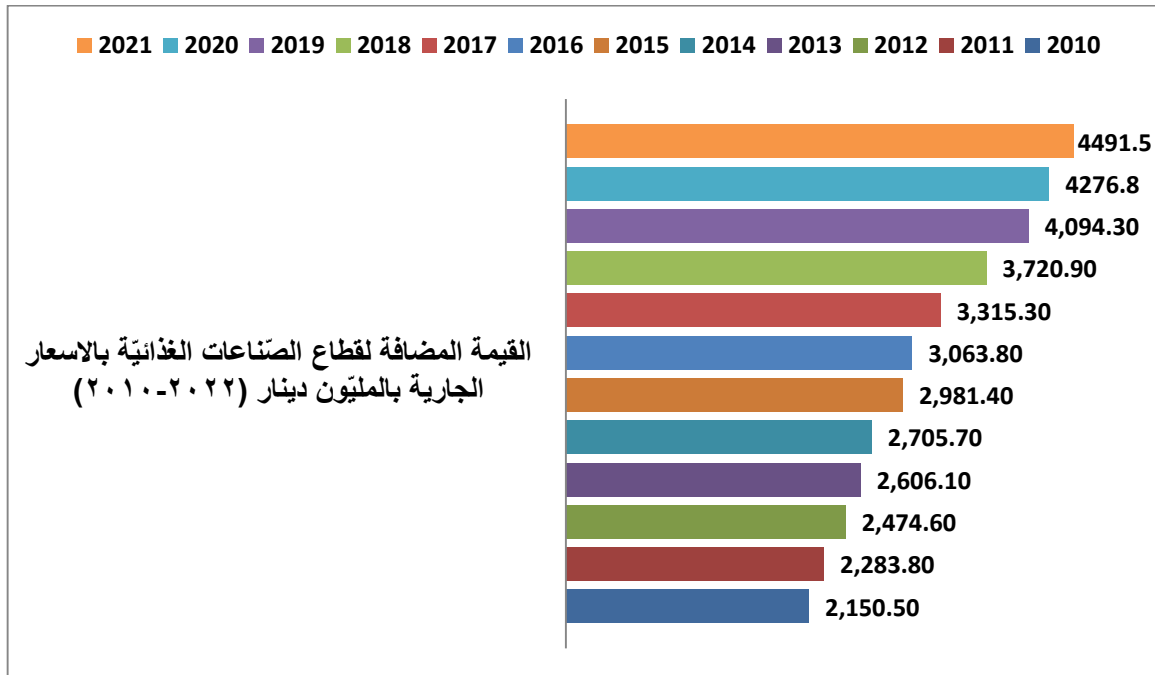
- عدم اعتماد التكنولوجيات الحديثة كالرقمنة لتقييم جودة المنتج.

- التصحر و انجراف التربة.

من منظور اخر، و بهدف انتعاشة هذا القطاع، انتهجت الدولة الفلاحة البيولوجية او الايكولوجية التي تتصدى لاي استعمال كيميائي مُصنَّع (اسمدة، مبيدات)، وذلك لهدف الحفاظ على النسيج الطبيعي والمجال الريفي، فقد تطرقت وزارة الفلاحة الى هذا الموضوع و سلطت الضوء في الجدول اعلاه على الحاصلات البيولوجية و لا سيما قطاع الزيتون الذي يتجه اقلبه نحو التصدير و الذي يعتمد على جودة زيت زيتونه. (جدول عدد 1)

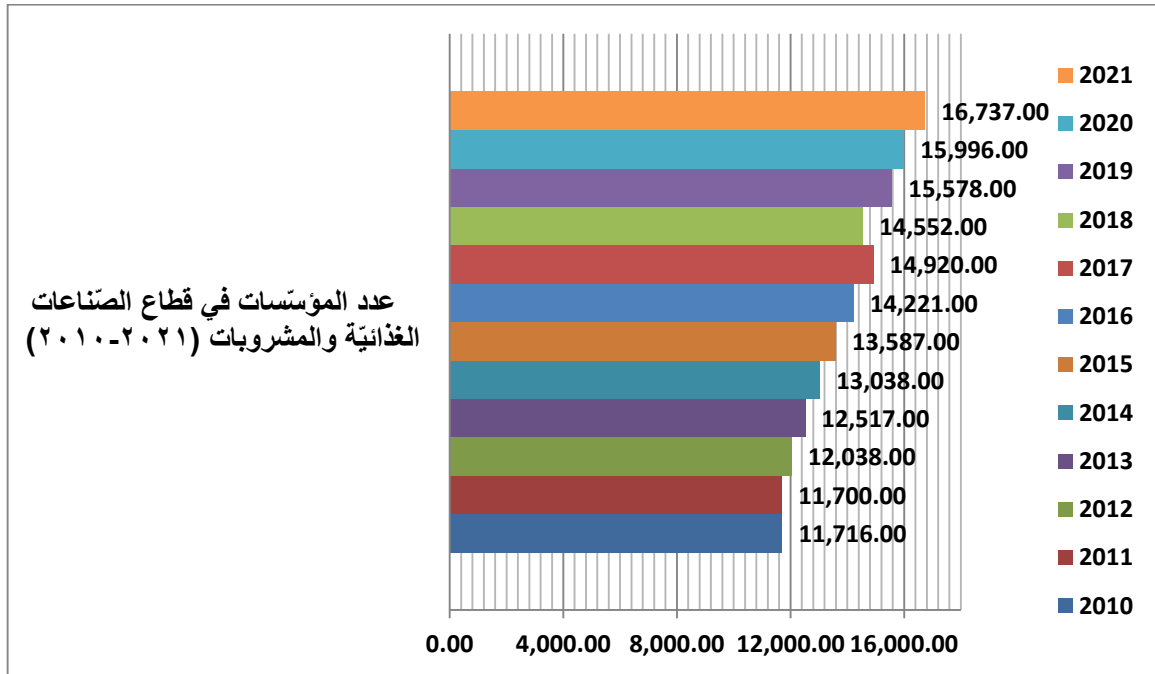
2- الفلاحة و الصناعة:

رسم بياني عدد 5:



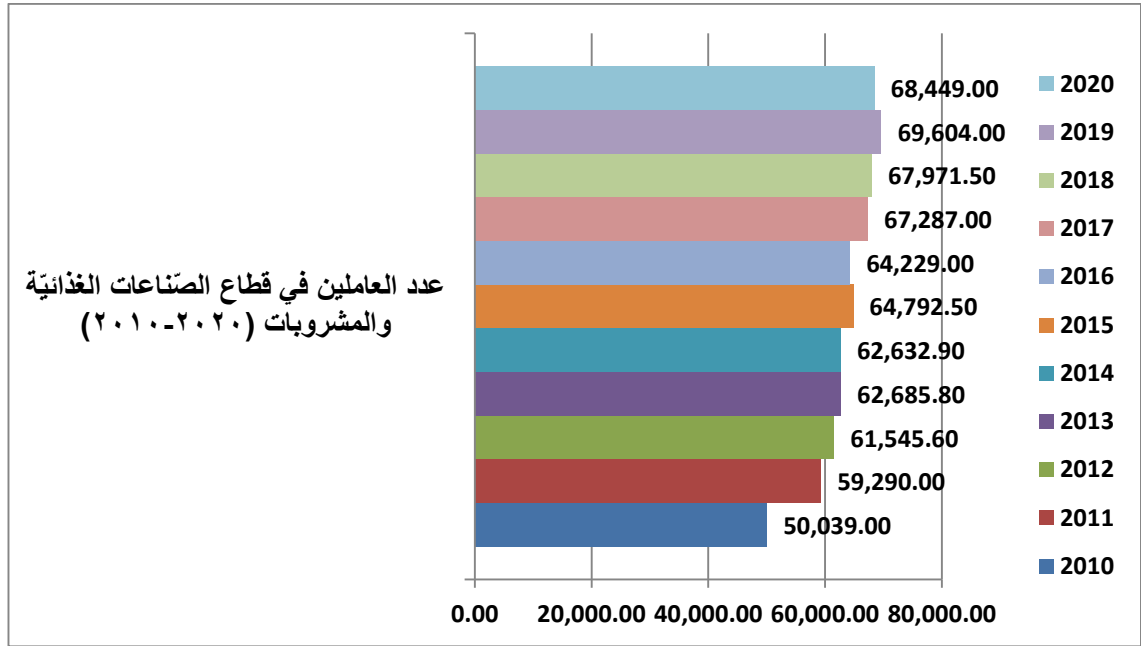
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الإحصائية)

رسم بياني عدد 6:



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الاحصائية)

رسم بياني عدد 7:



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الإحصائية)

يُهيمن قطاع المواد الغذائية و مشتقاتها على النسيج الصناعي التونسي، و يُعتبر بمثابة مصبٍ لمختلف المواد الفلاحية . بهذا الصدد، نستشف من خلال بيانات المعهد الوطني للإحصاء ارتفاع القيمة المضافة بالاسعار الجارية للصناعات الغذائية خلال الفترة 2010-2021 بـ 2341 مليون دولار، و هذا يرجع بالاساس لعدة حوافز:

- تحديث جهاز الإنتاج لضمان جودة الانتاجية و تنوعها ،ديناميكية اذفاق التوزيع و كثافة الطلب الداخلي على هذه المنتجات. (رسم بياني عدد 5)

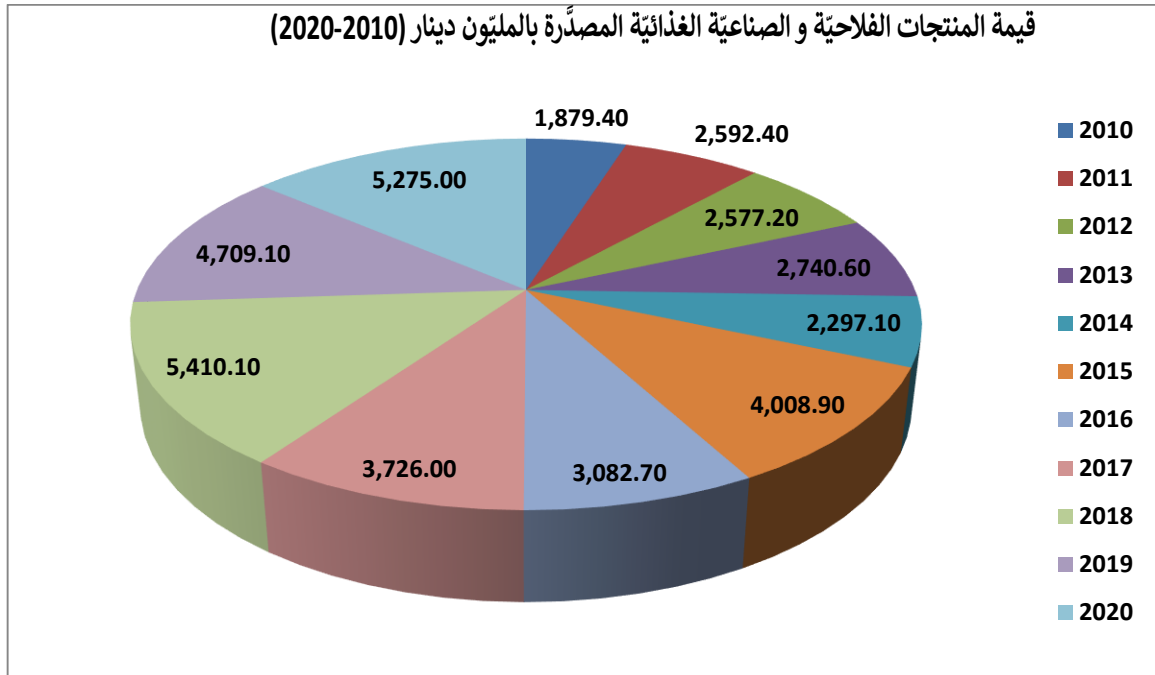
هذا بالرغم من النقص الطفيف الذي طال عدد المؤسسات التي تتفاعل في هذا القطاع، حيث كان بين سنتي 2017-2018 بـ 368 مؤسسة، و يرجع سببه الى النظام الجبائي المُشَطَّب. (رسم بياني عدد 6) زيادة على ذلك، نقص العمالة في هذا القطاع، بين عامي 2013-2014 بـ 52.9 عاملا، بين عامي 2015-2016 بـ 563.5 عاملا و بين عامي 2019-2020 بـ 1155 عاملا؛ يتجلى سبب هذا في

الحركات الهجرية، خاصة هجرة الادمغة الى الخارج و حالات الوفاة التي ارتفعت اساسا في العامين الاخيرين بسبب جائحة وباء كورونا. (رسم بياني عدد 7)

3- الفلاحة و التجارة:

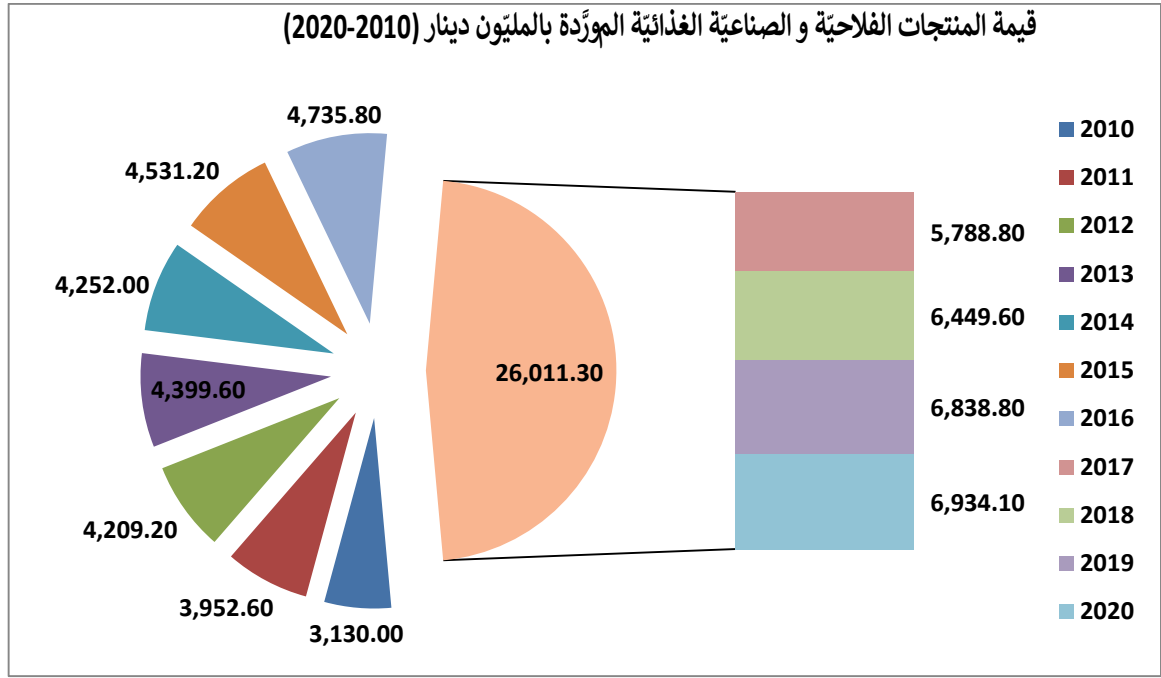
التجارة الخارجية:

رسم بياني عدد 8:



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الاحصائيّة)

رسم بياني عدد 9:



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الاحصائيّة)

جدول عدد 2:

تطور صادرات اهمّ المنتجات الفلاحيّة الغذائيّة بالمليّون دينار (2021-2010)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
1.710.9	2299.700	1386.900	2125.000	1009.400	872.400	1891.900	490.200	820.2
621.7	405.700	469.400	463.700	357.300	270.900	252.300	231.500	223.7
716.6	732.400	780.000	744.100	557.300	486.500	445.300	388.400	379.9

26.3	17.400	30.300	22.600	21.100	24.700	23.000	21.800	19.00
------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	-------

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

جدول عدد 3:

تطور واردات المنتجات الفلاحية الغذائية بالمليون دينار (2010-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
679.8	743.1	451.8	557.7	461.8	541.5	685.2	435.5	347.6	326.2	305.5	343.4	القمح الصلب
1126.8	847.2	889.2	734.8	576.1	473.2	500.7	505.6	550.6	432.4	478.7	338.9	القمح اللين
803.2	563.5	367.2	403.2	264.6	235.3	230.3	195.5	378.3	181.7	98.5	127.2	الشعير
803.6	558.1	565.4	437.8	520.8	427.0	409.7	395.5	381.2	394.1	375.0	277.3	الذرة

31.3	47. 40	64. 90	44. 20	43. 60	39. 30	32. 90	31. 30	39. 00	33. 50	33. 5	20. 5	البطاطا
181. 9	150 .3	161 .5	174 .7	165 .4	98. 20	105 .3	86. 20	90. 50	99. 80	91. 8	41. 6	القهوة
38.5	36. 60	37. 50	23. 40	35. 00	15. 90	17. 00	19. 70	20. 40	24. 30	18. 9	25. 1	الشاي
8.4	22. 00	67. 30	52. 20	23. 40	8.6 00	32. 50	43. 40	52. 20	49. 40	21. 8	33. 2	الحوام
102. 2	144 .1	179 .5	141 .5	99. 20	52. 10	51. 50	80. 90	79. 40	82. 00	64. 8	49. 8	الحليب ومشتقاته
628. 8	493 .0	532 .5	480 .3	632 .8	397 .8	383 .9	389 .2	459 .5	567 .8	670 .0	368 .2	الزيوت النباتية
221. 8	375 .6	472 .6	611 .4	682 .5	378 .5	350 .5	322 .6	303 .0	368 .6	474 .4	287 .0	السكر
94.0	144 .4	14. 40	43. 30	81. 10	131 .6	127 .1	134 .9	91. 30	125 .2	20. 8	45. 6	علف السوجا

84.1	108	118	96.	78.	54.	64.	63.	61.	78.	27.	40.	التبغ الخام
	.6	.9	00	20	70	20	40	90	10	1	7	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

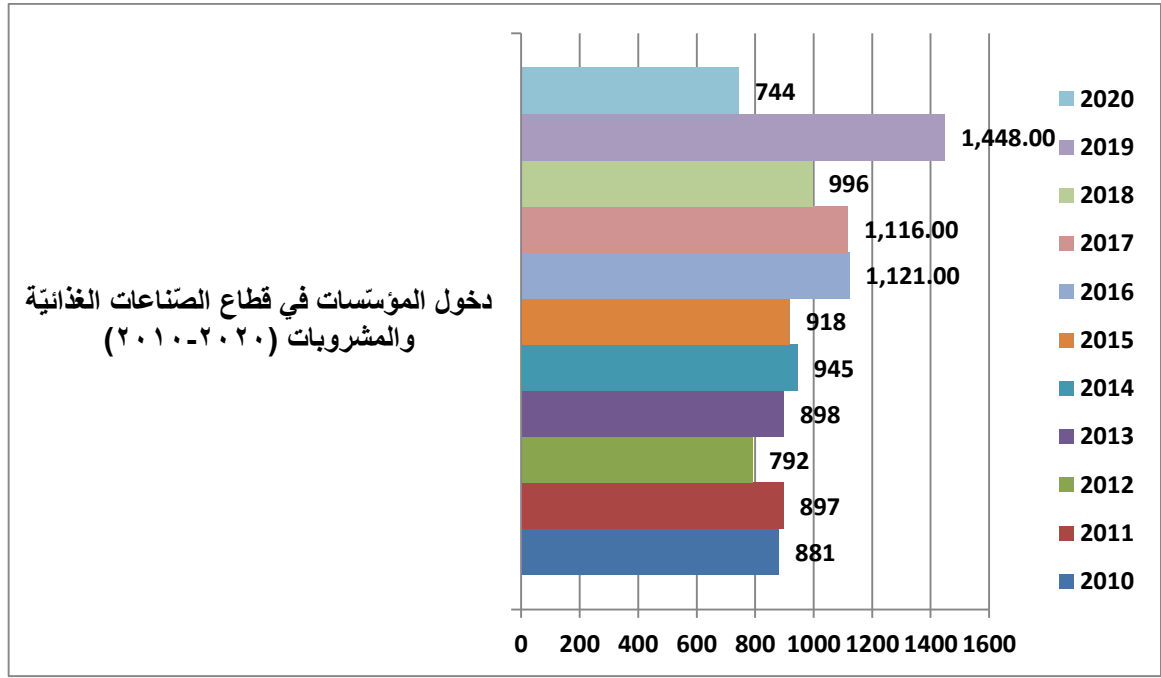
حسب دراسة المعهد الاعلى للإحصاء، يُشغَل القطاع 94100 عاملا في الرّبع الأوّل من سنة 2019، و تُصدّر الموادّ الفلاحيّة الاساسيّة (التمور، زيت الزّيتون و المنتوجات البحريّة) الى اكثر من مائة بلد، اهمّهم ليبيا و دول اوروبّا (اسبانيا، فرنسا و ايطاليا).

حسب دراسة وكالة النهوض بالاستثمار، تونس هي المُصدّر الأوّل في العالم لزيت الزّيتون، المُصدّر الأوّل في العالم للتمور "دقلة نور"، المُصدّر الأوّل في افريقيا للمواد البيولوجيّة و المُصنّع العاشر في العالم للطّماطم.

حسب دراسة المعهد الوطني للإحصاء، بلغت قيمة صادرات المواد الغذائيّة 5298.83 مليون دينار خلال الفترة 2010-2020 (رسم بياني عدد 8)؛ اما الواردات فقد بلغت 55221.7 مليون دينار خلال هذه الفترة (رسم بياني عدد 9)؛ و نتيجة لذلك، شهد الميزان التجاري الغذائي عجزا تجاريا فادحا بلغ 49922.87 مليون دينار، و هذا يرجع بالاساس الى ارتفاع اجماليّ مستوى واردات الحبوب (قمح، شعير و ذرة) (جدول عدد 2)؛ و التي تجاوزت اجماليّ مستوى تصدير زيت الزّيتون و التّمور خلال الفترة المُسمّاة (جدول عدد 3)؛ لذلك من البديهيّ ان يؤدّي هذا الى اشتعال شرارة التضخّم المالي أي ارتفاع المستوى العامّ لاسعار السلع و الخدمات.

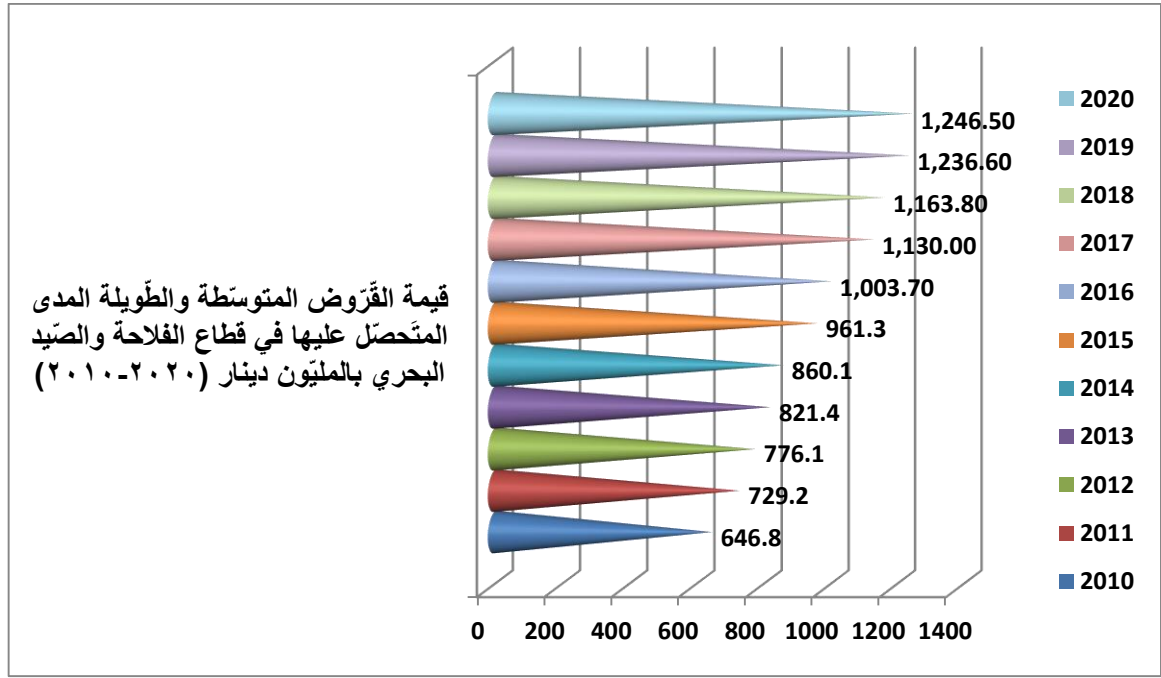
4- الفلاحة و الاستثمار:

رسم بياني عدد 10 :



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الإحصائية)

رسم بياني عدد 11:



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الإحصائية)

جدول عدد 4:

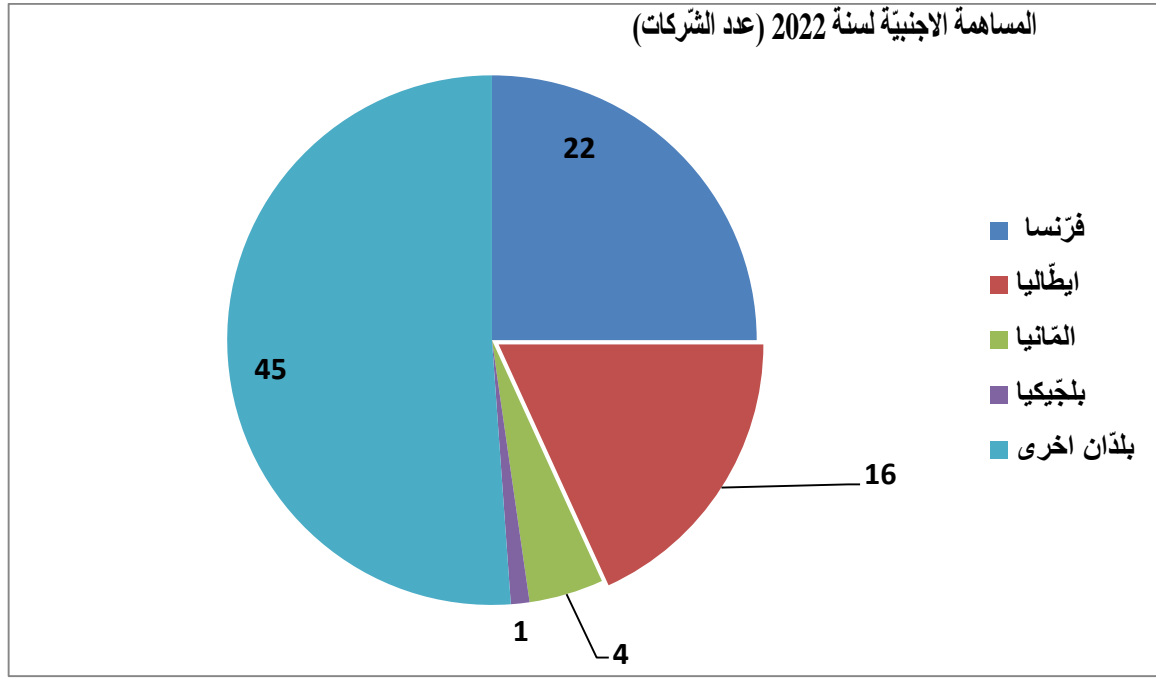
تطور سنوي للاستثمارات الفلاحية المُصادق عليها حسب المناطق بالمليّون دينار (2019-2021)

2021	2020	2019	الاستثمارات
1086	1580	413	تونس
6050	6013	3375	أريانة
4719	7105	8246	بن عروس
52908	36324	51690	نابل
41250	9563	51458	زغوان
43199	30908	41091	بنزرت
4318	13215	27700	متوبة
33232	11495	31205	باجة
30999	19284	19337	جندوبة
13289	14660	13888	الكاف
15829	13568	33690	سليانة
37463	53857	43540	القيروان
45004	32019	53288	القصرين
42849	43963	50206	سيدي بو زيد
9440	11169	13384	سوسة
16895	13397	31568	المنستير
24417	16860	54597	المهدية
58741	46045	35772	صفاقس
25588	28067	37082	قفصة

7406	7812	7010	توزر
8183	16254	11221	قبلي
25214	43056	27917	قابس
16778	18255	24338	مدنين

المصدر: وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

رسم بياني عدد 12:



المصدر: وكالة الصناعة و التّجديد

حسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء، تهتم تونس بإيلاء حظوظ كبيرة للاستثمار الخاص و المشترك في قطاع الفلاحة و الصيد البحري، و ذلك بهدف تعزيز قطاع تحويل المواد الغذائية و المشروبات، و كذلك تشجيع دخول المؤسسات الى هذا القطاع: 2010-2011 (16 مؤسسة)؛ 2012-2013 (106 مؤسسة)؛ 2013-2014 (47 مؤسسة)؛ 2015-2016 (203 مؤسسة)؛ 2018-2019 (452 مؤسسة) (رسم بياني عدد 10)؛ فقد سهّلت الدولة في القروض المتوسطة و الطويلة المدى التي ارتفع رصيدها ب 599.7 خلال الفترة 2010-2020. (رسم بياني عدد 11)

لكن اتّجهت بعض الشركات الى سياسة الخصوصية، التي تُعرف كسياسة احتكار للقطاعات العامة، مما أدى الى خروج بعض رؤوس الاموال الذين كانت لهم شراكة مع الدولة من هذا الميدان: 2011-2012 (105 مؤسسة)؛ 2014-2015 (27 مؤسسة)؛ 2016-2017 (5 مؤسسات)؛ 2017-2018 (368 مؤسسة)؛ 2019-2020 (704 مؤسسة). (رسم بياني عدد 10)

فقد كان السبب المباشر لتسرّب رؤوس الاموال معضلة وباء كورونا، فقد تراجعت قيمة الاستثمارات التي صادقت عليها لخمس عشرة ولاية من بين الثلاثة والعشرون خاصة في المدة التي انتشر فيها الوباء 2019-2020: (بن عروس: 1141 مليون دينار؛ نابل: 15366 مليون دينار؛ زغوان: 41895 مليون دينار؛ بنزرت: 10183 مليون دينار؛ مَنوبة: 14485 مليون دينار؛ باجة: 19710 مليون دينار؛

جندوبة: 53 مليون دينار؛ سليانة: 20122 مليون دينار؛ القصرين: 21269 مليون دينار؛ سيدي بوزيد: 6243 مليون دينار؛ سوسة: 2215 مليون دينار؛ المنستير: 18171 مليون دينار؛ المهدية: 37737 مليون دينار؛ قفصة: 9015 مليون دينار؛ مدنين: 6083 مليون دينار)؛ و من بين هذه الولايات، ستة ولايات تراجعت فيها جذريا قيمة الاستثمارات خلال الثلاثة اعوام 2019-2021: (بن عروس، منوبة، سيدي بوزيد، سوسة، قفصة و مدنين). (جدول عدد 4)

بالنسبة للاستثمار المباشر الاجنبي، حسب دراسة وكالة الصناعة و التجديد لشهر اكتوبر 2022، و بالاعتماد على الرسم البياني، نظرا لهشاشة الاستثمار الخاص و المشترك في السنوات السالفة، خاصة السنوات التي ارقها الوباء، اصبحت الدولة ملمة اكثر باجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لعدة اسباب: دفع الناتج الاجمالي المحلي، امتصاص البطالة، التدفق التكنولوجي، انتعاش الاسواق المحلية و زيادة معدل التصدير. نتيجة لذلك، اجتاحت الشركات الاجنبية قطاع الصناعات الغذائية و لا سيما فرنسا (22 مؤسسة) ايطاليا (16 شركة) المانيا (4 شركات) بلجيكا (شركة) و بلدان اخرى (45 شركة). (رسم بياني عدد 12)

و هذا يعود اساسا الى الامتيازات التي منحتها الدولة للمستثمر الاجنبي:

- اعفاء ضريبي من 5 الى 10 سنوات.
- النهوض بالبنية التحتية (الطرقات ، وسائل النقل ..) و تحديث مرافق الاتصالات (الانترنت...).
- منح تراخيص الاستثمار و تسهيل الاجراءات الادارية في القطاع الفلاحي.
- تسهيل الولوج الى الاسواق المحلية.
- الاعفاءات الجمركية.

خاتمة

رغم ميولات الدولة الى الفلاحة البيولوجية لهدف النهوض بالصّادرات، لم يتمكّن هذا القطاع من تغطية الرصيد المتراكم من المواد المورّدة و الخسائر المادية خاصة في سنوات الوباء، هذا الى جانب هيمنة الشركات العبر قطرية على القطاع الثاني و الثالث الذي يُعتبر اسفنجة حقيقية لامتصاص اليد العاملة الشابة واستغلالها بارخص الاجور. نتيجة لذلك، و نظرا لتراجع المستثمرين و تنقل الفلاحين الى القطاع الثاني، تُرك هذا القطاع وحيدا يتخبّط في ظلّ كثير من التحدّيات خاصة عدم تحقيق الامن الغذائي، عدم توفير مورد رزق كافٍ للفلاح، استنزاف المستثمر الاجنبي لجلّ الاراضي الزراعية و تلويث تربتها بحجّة تعزيز الصادرات، هذا الى جانب تلويث الموارد المائية بالمواد الكيميائية و انبثاق الغازات السامة التي تساهم في اتساع ثقب طبقة الاوزون و بالتالي الوتيرة السريعة للتقلّبات المناخية.

لذلك يمكن للادارة المركزية ان تستنصل هذه التداعيات التي تُنهك هذا القطاع و تحقّق التّمية المستدامة
بالالتجاء الى بعض الحلول الجذريّة:

- تكثيف الزراعات البعلية نظرا للفوائد المائية و الحدّ من الاحتقار العشوائي للابار .

- مراقبة الادارة المائية و نظم الريّ .

- تسهيل رخص و نظم الاستثمار للفلاحين .

- تسهيل القروض لتمويل الاستثمار في هذا المجال و القطيعة مع الفلاحة التقليدية لهدف:

-تطوير وحدات البحث في مجال التكنولوجيا الزراعيّة لضمان مردودية و جودة تكتسح الاسواق
الخارجية .

-تطوير استراتيجيات جديدة للحفاظ على المنتوج الحيواني، الحاصلات المختلطة، التنوع البيولوجي و
تخصيب

كافة التربة .

-الحرص على التروّد بالبذور الجيدة و الاسمدة الاساسية كالازوت لتعزيز انتاج الحبوب الذي يُعتبر
قطاعا استراتيجيا في تونس .

-تجربة تقنيات جديدة للزراعة العلفية .

قائمة المراجع

- ابي زكريا يحيى بن محمد بن احمد بن العوام الاشيلي (ت 580 هـ)، "الفلاحة الاندلسية ج 1"، 323 صفحة، رقم الكتاب: 4200.

- البنك الدولي (البيانات المفتوحة للبنك الدولي)

<https://data.albankaldawli.org/>

- وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

bo.brcmarch@iresa.agrinet.tn

- نظام المعلومات العالمي لمنظمة الفاو بشأن المياه والزراعة - AQUASTAT

<https://www.fao.org/aquastat/ar/geospatial-information/global-maps-irrigated-areas/irrigation-by-country/country/NIC>

- Statista – le portail de statistiques pour les données de marché

<https://fr.statista.com/>

- المعهد الوطني للإحصاء (بنك البيانات الاحصائية)

<http://www.ins.tn/>

- وكالة الصناعة و التّجديد

<http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/home.asp>